

مستقبل المهن القانونية في عصر الذكاء الاصطناعي

The future of the legal professions in the era of artificial intelligence

وسام ضريان^{1*}، جامعة الشاذلي بن جديد-الطارف، الجزائر،

w.dorbane@univ-eltarf.dz

دلال بليدي²، جامعة الشاذلي بن جديد-الطارف، الجزائر،

blidi-dallel@univ-eltarf.dz

تاريخ قبول المقال: 30-04-2026

تاريخ إرسال المقال: 01-01-2026

الملخص: هدف هذه الورقة البحثية البحث عن مستقبل المهن القانونية في ظل التطور الرهيب لمجال الذكاء الاصطناعي بتقنياته المختلفة، و بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي ثم إلقاء نظرة على أهم هذه المهن وأكثرها استخداما له و الذي كان له الدور الكبير في الارتقاء بها و الرفع من كفاءة أعمالها أكثر.

و خلصت دراستنا إلى انه و بالرغم من وجود علاقة تأثير ايجابية للذكاء الاصطناعي على هذه المهن القانونية إلا أن استخدامها له لا يخلو من التحديات و الإشكالات و الآثار السلبية التي وجب ضبطها و معالجتها بأطر قانونية واضحة المعالم بما يضمن الاستخدام الأمثل له.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاصطناعي، المجال القانوني، المهن القانونية، التقنيات الذكية.

Abstract:

The aim of this research paper is to search for the future of the legal professions in light of the terrible development of the field of artificial intelligence with its various technologies, and by relying on the descriptive analytical approach, then taking a look at the most important of these professions and the ones that use it the most, which had a major role in advancing them and raising the efficiency of their work more.

Our study concluded that although there is a positive impact of artificial intelligence on these legal professions, its use is not without challenges, problems, and negative effects that must be controlled and addressed with clear legal frameworks to ensure its optimal use.

Key words: Artificial intelligence, legal field, legal professions, smart technologies.

مقدمة:

يعد الذكاء الاصطناعي احد ابرز الانجازات التكنولوجية في عصر الثورة الرقمية، و الذي أضحى اليوم عاملا مهما يحدد قوة الدولة إلى جانب قوتها الاقتصادية و السياسية و العسكرية و الثقافية، و الذي تميز بتنوع استخداماته في العديد من المجالات و الميادين.

المجال القانوني بدوره لم يخلو من التأثير بأنظمة الذكاء الاصطناعي و تقنياته المختلفة سواء فيما يتعلق بالنقاضي أو بالوسائل الودية لفض النزاعات أو حتى على المهن القانونية في حد ذاتها، و عليه فقد أصبح الذكاء الاصطناعي اليوم العمود الفقري الذي يدعم العمل اليومي في القطاع القانوني أيضا. فقد استطاع الذكاء الاصطناعي بتطبيقاته و أساليبه المختلفة من الرفع من كفاءة و دقة الأعمال القانونية الممارسة من قبل المحامين و القضاة و المستشارين و غيرهم من الفاعلين في قطاع المهن القانونية و تطوير مهاراتها، إلا انه و في الوقت ذاته يثير العديد من التهديدات و المخاوف سواء بالنسبة لمستخدميه القانونيين أنفسهم أو بالنسبة للأفراد و المجتمعات.

بناء على ما تقدم تبلورت إشكالية الدراسة في التساؤل التالي: أنه إلى أي مدى يمكن أن يساهم الذكاء الاصطناعي في تطوير كفاءة المهن القانونية تزامنا مع تهديداته الماسة بممارساتها و مقوماتها التقليدية؟

و في هذا الصدد تم طرح الفرضيات التالية:

- أن الذكاء الاصطناعي بات اليوم يشكل نقطة قوة يسهل الأعمال القانونية و يساعد ممارسي المهن القانونية على أدائها.

- يشكل الذكاء الاصطناعي تهديدا للوظائف بصفة عامة و للمهن القانونية بصفة خاصة.

- يعتبر الذكاء الاصطناعي سلاح ذو حدين، ذو فائدة من جهة و مصدر مخاوف و قلق من جهة أخرى.

من هنا تكمن أهمية الدراسة في الوقوف على مستقبل المهن القانونية في ظل الذكاء الاصطناعي الذي يعد فرصة لهذه المهن من جهة و تعزيزا لها متى ثم تطبيقه بشكل فعال في المسائل القانونية و في تحسين عملية قطاع العدالة، و تحديا في نفس الوقت عليها و ما يثيره من تساؤلات نتيجة استخدامه و تغيير للأدوار القانونية التقليدية بهذا التطور و التحديات الأخلاقية و القانونية المترتبة عنه، و عن مدى تحقيق التوازن الصحيح بين التقدم التكنولوجي و القيم و المبادئ الأساسية للعدالة من حماية للحقوق الفردية و الجماعية و كفالتها.

في حين تتمثل أهداف اختيار الموضوع في تأثير الذكاء الاصطناعي على المجال القانوني عامة و على المهن القانونية خاصة فيما ينطوي عليه من جوانب مثيرة للاهتمام، أبرزها تأثيره في تطوير استراتيجيات مستقبلية لتوظيف هذه التكنولوجيا الفائقة بشكل فعال في صالح تحقيق العدالة و حماية حقوق الأفراد، و حتمية تطوير إطار قانوني شامل يحمي هذه الأفراد و ينظم استخدام التكنولوجيا الذكية في القطاع القانوني يحافظ على التطور التقني و المسائلة القانونية و الأخلاقية من جهة موازية. إجابة عن إشكالية هذه الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الذي يمكننا من اكتشاف و تحليل مستقبل المهن القانونية في عصر الذكاء الاصطناعي باعتباره الأنسب للدراسة، و عليه ثم تقسيم الدراسة إلى مبحثين، نستعرض في النقطة الأولى استخدامات الذكاء الاصطناعي في المهن القانونية التي أدت إلى تغيرات جذرية في طريقة تقديم الخدمات القانونية، و نعرض في النقطة الموالية تأثير استخدام الذكاء الاصطناعي على هذه المهن القانونية.

المبحث الأول: نظرة عن استخدام الذكاء الاصطناعي في المهن القانونية

لم يعد القطاع القانوني ببعيد عن استخدام التكنولوجيا و التقنيات المستحدثة بما فيها الذكاء الاصطناعي الذي اخترق جل الميادين و المجالات، فنجد العديد من المؤسسات الدولية اعتمدت برامج الذكاء الاصطناعي في القوانين ضمن أعمالها، بل و عد اليوم صلب اهتمام العديد من المجالات القانونية بما في ذلك استخدامه من قبل الممارسين للمهن القانونية على غرار المحامين و القضاة و غيرهم بالنظر للدور الكبير له في تسهيل أداء مهامهم و سرعتها و كفاءتها و دقتها، إلا أن استخدامه من قبل هؤلاء الممارسين القانونيين يظل مرهونا بمدى احترامهم لضوابط و شروط و تبني سياسة الحوكمة و الرشد ضمانا لاستخدامه بشكل قانوني و مسئول و هذا ما سيتم عرضه على التوالي.

المطلب الأول: استخدامات الذكاء الاصطناعي و دورها في تطوير المهن القانونية

لقد احدث الذكاء الاصطناعي تحولا كبيرا في الممارسات و المهن القانونية المختلفة و في تطويرها، و عليه سنقف على البعض منها و أهمها في المجال القانوني:

أولا: استخدام الذكاء الاصطناعي في مهنة المحاماة

لقد تغير و تطور دور المحامي اثر استخدامه للذكاء الاصطناعي و الذي أصبح ضرورة حتمية للانتقال من الطريقة التقليدية له إلى الطريقة الحديثة لتحسين أداء مهامه و إرضاء عملائه، و عليه فقد كثرت استخداماته له و التي نتج عنها حسن الكفاءة و زيادة القدرة الإنتاجية مقارنة بالطريقة التقليدية لممارسة المهنة و عليه تمثلت أهم استخداماته على وجه الخصوص في:

1- البحث القانوني الذكي: إذ تسمح أنظمة البحث القانوني المعتمدة على الذكاء الاصطناعي

للمحامين بطرح أسئلتهم القانونية و الحصول على إجابات مباشرة و قوانين القضايا و حتى حصولهم على سوابق قضائية، بل الأكثر من ذلك حتى حصولهم على روابط لها في غاية من السرعة و الدقة و هذا ما ساهم بشكل كبير في تحسين و دقة أبحاثهم القانونية، و من بين الأدوات المستخدمة في هذا الصدد نذكر أداة Ross Intelligence و¹ Revel Law.

2- تحليل النزاعات القانونية: إذ يساعد الذكاء الاصطناعي المحامين من تحليل جميع البيانات القانونية المتاحة لهم من الملفات القضائية و الأحكام السابقة و استخدامها كمراجع لدعم القضايا المعروضة أمامهم، مما يسمح لهم بالتوقع و التنبؤ بنتائج تلك القضايا من خلال مقارنة الوقائع بقضايا سابقة مشابهة لها، و هذا ما يساعدهم على تحسين فرص الفوز في القضايا الحالية المعروضة عليهم²، و من بين الأدوات التي يستخدمها المحامون في التحليل نذكر كل من أداة: Premmontation و أداة Lex Machina³.

3- إعداد العقود: يعتمد المحامون اليوم على أدوات ذكاء اصطناعي ثم إنشائها و أعدت خصيصا لتكوين و إعداد العقود القانونية ومثال ذلك: Ross Intelligence و DoNotPay و Lexion و LegalZoom و Rocket Lawyer⁴، و غير ذلك من الأدوات الذكية التي تساعدهم في تقديم خدمات إعداد العقود عبر الانترنت أو تكوينها بشكل يمتاز بالدقة.

4- التوثيق و إعداد الفواتير: كما مكن الذكاء الاصطناعي المحامين من تضمين المستندات القانونية لأعمالهم في غضون دقائق بفضل أتمتة التوثيق الذكية، إلى جانب ذلك مكنتهم و ساعدتهم

¹ رضوان بن صاري، تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجال القانون، دفاثر السياسة و القانون، المجلد 17، العدد 01، 2025، ص 32.

² محمد بزار، زهور إسماعيل، مدى إمكانية تطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي على مهنة المحاماة، بحث مقدم في المؤتمر الدولي الأول الموسوم بمستقبل الذكاء الاصطناعي-تحديات قانونية و أخلاقية، جامعة القاهرة، مصر، المنعقد بتاريخ 21-22 جويلية 2024، ص 255.

³ رضوان بن صاري، المرجع السابق، ص 32.

⁴ محمد شحادة إسماعيل، تأثير الذكاء الاصطناعي على المهن القانونية، مجلة الباحث العربي، المجلد 06، العدد 01، 2025، ص 63.

البرامج القانونية للذكاء الاصطناعي من إعداد فواتير في غاية من الدقة و الإتقان و خاصة المحامين العاملين في الشركات و المؤسسات المختلفة¹.

5-المراجعة الآلية للملفات و تحليلها: غالبا ما تكمن مهمة المحامون في البحث عن الوثائق و تحليلها بحثا عن قضايا و أحكام و غيرها و التي تستغرق الجهد الكبير و المدة الزمنية الطويلة، و عليه فبفضل أدوات الذكاء الاصطناعي المحامون اليوم في غنى عن ذلك لوجود تقنيات تمتلك القدرة على أداء هذه المهمة بدقة و في فترة زمنية وجيزة بمراجعة آلاف الوثائق القانونية كالعقود و التقارير و البيانات القانونية و غيرها²، و مثال ذلك استخدامهم لأداة³ Everlaw, Relativity.

6-الصياغة القانونية: إذ مكنت أنظمة الذكاء الاصطناعي من مساعدة المحامين في صياغة الوثائق القانونية من مذكرات و عقود و غيرها عبر تحليل النصوص السابقة و تقديم اقتراحات لتحسين الدقة و الوضوح عند صياغتهم للوثائق القانونية الهامة، و من أهم الأدوات الأكثر استخداما نجد أداة Contract Express و أداة⁴ Litera و غيرها من الأدوات المتعلقة بالصياغة.

ختاما لما سبق ذكره، فقد وفرت كل هذه التطبيقات الذكية للمحامين ربحا للوقت و التقليل من الجهد الذهني العقلي بل و أصبح الحيز الزمني لا يؤثر على تحديد أتعابهم أو تنظيم أعمالهم كون العمل أصبح على مدار اليوم و عن بعد⁵، و هذه هي العراقيل التي كانت من قبل تعيق السير الحسن لمكاتب المحامين و تنقص من كفاءة مهنتهم و في ظل وجود الذكاء الاصطناعي تكاد تنعدم بالكامل هذه العقبات.

ثانيا: استخدام الذكاء الاصطناعي في مهنة القضاء

لم تستثنى كذلك مهنة القضاء من التأثير بمخرجات هذه الثورة الرقمية، فقد طبق الذكاء الاصطناعي من قبل القضاة ما زاد من تعزيز كفاءتهم و شفافية و سرعة أعمالهم، فمن بين الاستخدامات نجد:

¹ احمد عوض، أمل فوزي، مستقبل العدالة في عصر الذكاء الاصطناعي بين الروبوت القاضي و المحامي، بحث مقدم في المؤتمر العلمي الدولي الثامن الموسوم بالتكنولوجيا و القانون، كلية الحقوق، جامعة طنطا، عدد خاص، ص 2351.

² محمد شحادة إسماعيل، المرجع السابق، ص 63.

³ رضوان بن صاري، المرجع السابق، ص 32.

⁴ رضوان بن صاري، المرجع نفسه، ص 33.

⁵ محمد لمين بن قايد علي، الذكاء الاصطناعي و مهنة المحاماة-نحو التخلي عن النموذج التقليدي لممارسة المهنة، مجلة الاجتهاد القضائي، المجلد 15، العدد 02، 2023، ص 152.

1-التنبؤ بمدة الفصل في القضايا: إذ بعد إحالة القضايا إلى المحاكم من النيابة العامة و تقييدها تعمل أنظمة الذكاء الاصطناعي على مساعدة القضاة في التنبؤ بالمدة الزمنية المحددة التي تستغرقها هذه القضايا بدءا من القيد إلى غاية الفصل النهائي فيها، و تقوم بتحليل البيانات المسجلة عن طريق القضايا الواردة إلى المحكمة اثر تقديم القضاة بيانات و مؤشرات حول الأحكام التي سبق و أن أصدرتها المحاكم في قضايا مشابهة لها¹.

2-المساعدة في الإجراءات القضائية: حيث يمكن للذكاء الاصطناعي تقديم الدعم في جميع مراحل التقاضي بدءا من جمع الأدلة و حتى تقديم الحجج القانونية و ذلك بالاعتماد على نظام Brainspace و نظام Logikull المستخدم في تحليل الأدلة الرقمية مثل البريد الالكتروني و المستندات الالكترونية²، و هذا ما يساهم بشكل كبير في تسريع جمع الأدلة و تحليلها و زيادة دقة التنبؤ بنتائج القضايا و سرعة الفصل فيها و عدم تراكمها³.

3-تقديم معلومات عن المتهمين: كما تعمل أنظمة الذكاء الاصطناعي على توفير معلومات للقاضي أو القضاة و اطلاعهم أثناء مجريات الدعاوى و التداول لها عن السجلات الخاصة بالمتهمين و هذا في حال وجود سوابق قضائية أو تكرار قيام هؤلاء المتهمين بالأفعال الإجرامية⁴، و هذا ما يمنح للقاضي أو للقضاة تصورا شاملا عن أوضاع المتهمين الماثلين أمامهم و تمكنهم هذه الأنظمة حتى من تنويرهم و من إصدار قرارات دقيقة بشأنهم.

4-الاستعانة في استنباط قرائن الإثبات للحكم: كما استخدمت بعض الدول تقنيات الذكاء الاصطناعي في مسائل الإثبات أيضا، إذ استطاع القضاة الاستعانة بأنظمتهم و ذلك بعرض المذكرات الكتابية عليه أو تكليفه بالاستماع إلى الخصوم أو الشهود و مجريات الدعوى، فتستخرج أنظمة الذكاء الاصطناعي قرينة يستنبط من خلالها القاضي قرينة توصله إلى اتخاذ الحكم⁵.

¹ بنت عبد الرحمان بن عثمان الجلود أروى، أحكام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القضاء، الطبعة الأولى، مركز قضاء للبحوث و الدراسات، الرياض، 1444هـ، ص 72-73.

² رضوان بن صاري، المرجع السابق، ص 34.

³ محمد بزار، زهور إسماعيل، المرجع السابق، ص 256.

⁴ بنت عبد الرحمان بن عثمان الجلود أروى، المرجع السابق، ص 73.

⁵ عبد القادر عبد الله احمد بجاد، تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الحكم القضائي-دراسة قانونية، المجلة الدولية للبحوث النوعية المتخصصة IJSSR، المجلد 42، العدد 01، 2023، ص 82.

5-التطلع إلى المستقبل: إذ يتميز الذكاء الاصطناعي أيضا بقدرته على تحسين صنع القرارات و اتخاذها، و ذلك انطلاقا من إمكانية القضاة استخدام تقنياته المختلفة لتحليل المعلومات القانونية و النصوص التشريعية و الأدلة و من إدارة الدعاوى القضائية المعقدة و التعامل مع مسائل متعددة الجوانب مثل الدعاوى المالية و الحسابية، إذ تعمل أنظمة الذكاء الاصطناعي على تحليل هذه المعلومات القانونية بسرعة فائقة و في غاية من الدقة و تقديم نتائج للقضاة أو حتى منحهم استراتيجيات لتحسين نتائجهم¹، و هذا ما يمكنهم من التركيز على الجوانب الأساسية في القضايا دون حاجة إلى إنفاق الجهود في التحليل الشامل لهذه المستندات و ما يوفر لهم من وقت و جهد و الأهم من ذلك هو تحسين كفاءة أعمالهم القضائية.

بناء على ما تقدم، فقد تعددت استخدامات الذكاء الاصطناعي من قبل القضاة و كثرت و عد بذلك شريكا قيما لهم في إعداد القضايا و معالجتها و في تحسين المجال القانوني بصفة عامة.

ثالثا: استخدام الذكاء الاصطناعي في مهنة الاستشارات القانونية

كما شهدت بدورها مهنة المستشارين القانونيين كذلك تطورا كبيرا في ظل هذا التطور الهائل، إذ يكاد يتم الاستغناء التام عن مكاتب الاستشارات القانونية و مقدمي الخدمات القانونية، إذ أصبحت المشورة أو الاستشارات القانونية تقدم من قبل التطبيقات الذكية بصفة آلية أيضا².

إذ تستخدم اليوم تطبيقات الدردشة القانونية المدعومة بالذكاء الاصطناعي و التي تقدم استشارات قانونية و توجه العملاء حول مواضيع قانونية و ذلك مثل استخدامهم لبرمجيات DoNotPay³، و ذلك قبل لجوئهم و تسرعهم إلى المحاكم مباشرة و رفع الدعاوى القضائية لنزاعاتهم، و هذا ما سيساهم بشكل كبير في تقليل المنازعات المطروحة على القضاة، فالأطراف المتنازعة اليوم في غنى عن اللجوء إلى مكاتب الاستشارة القانونية أو حتى اللجوء إلى المحامين و طرح انشغالاتهم، إذ تمكنوا من الحصول على إجابات فورية بفضل هذه التطبيقات الذكية و بكل سهولة، و الأكثر من ذكر لا تحملهم تكاليف اللجوء إلى المكاتب الاستشارية أو تكاليف المحامين.

¹ علي الدين رشا، الذكاء الاصطناعي و النظام القضائي-تجارب عالمية، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي السنوي الثالث و العشرين الموسوم بالأبعاد القانونية و الاقتصادية لمنظومة التقاضي في القرن الحادي و العشرين، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، المنعقد بتاريخ 21-22 أبريل 2024، ص 1160.

² فاطمة عادل السيد عبد الغفار، الذكاء الاصطناعي في منظومة العدالة بين مبادئ القضاء المدني و آفاق التطور التكنولوجي، مجلة العلوم القانونية و الاقتصادية، المجلد 67، العدد 01، 2025، ص 154.

³ رضوان بن صاري، المرجع السابق، ص 32.

تجدر الإشارة أيضا أن المحامين كذلك يلجئون إلى هذه المشورة الذكية أيضا هدفا منهم تطوير مهاراتهم في مهنة المحاماة أكثر و كذا لمساعدة عملائهم و للإجابة عن كافة انشغالاتهم و إيجاد الحلول لمنازعاتهم¹.

و عليه فقد استخدمت العديد من التطبيقات الذكية في المهن القانونية و تنوعت بحسب نوع المهنة القانونية، و تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية و الصين و دولة استونيا من أكثر الدول استخداما لهذه التقنيات الذكية، و من الدول العربية نجد كل من مدينة أبو ظبي و مدينة دبي و المملكة العربية السعودية الرائدة في هذا المجال²، و غيرها من الدول التي تمكنت بفضل الذكاء الاصطناعي من تعزيز الكفاءات و المهن القانونية أكثر و من تقليل التكاليف و تحسين جودة الخدمات القانونية و إضفاء الشفافية والسرعة على الأعمال القانونية.

المطلب الثاني: متطلبات استخدام الذكاء الاصطناعي في المهن القانونية

أمام حتمية مواكبة التطورات التقنية و استخدامات تقنيات الذكاء الاصطناعي و التأقلم و الانفتاح على العالم الجديد، تطلب الأمر كذلك على ممارسي المهن القانونية المختلفة استخدام هذه التقنيات الذكية وممارستها في أبحاثهم و أعمالهم.

فبالنظر للمكانة التي تحتلها هذه المهن القانونية بين مختلف الأنساق الاجتماعية و دورها في إرساء و تجسيد مفاهيم العدالة و دولة القانون فمن المعروف أن لها ضوابطها التي تحكمها و المتطلبات التي تستند إليها المنصوص عليها ضمن مدونات الأخلاقية إلى جانب كافة القوانين الأساسية و الأنظمة المنظمة لها، و بناءا على ذلك فاستخدام هذه المهن القانونية لهذه التقنيات الذكية بأساليبها المتعددة و المتطورة يظل كذلك مرهونا بمدى تطبيقها للأخلاقيات المهنية في هذا المجال المتطور، و التي من الملاحظ أن هذه الضوابط الأخلاقيات المهنية و المتطلبات المنصوص عليها ضمن النصوص التقليدية لا تتناسب و طبيعة استخدام التقنيات المتطورة، و التي لا بد من التسارع لمواكبتها بتعديلها.

أما عن الدولة الجزائرية و باعتبارها من الدول اقل مواكبة لمجال الذكاء الاصطناعي بصفة عامة و في تطبيقه في التخصص القانوني بصفة خاصة، و في ظل انعدام قوانين منظمة له ماعدا فيما يتعلق بتنظيم المشرع الجزائري للميادين التي يستعمل فيها الذكاء الاصطناعي المنصوص عليها ضمن القانون

¹ فاطمة عادل السيد عبد الغفار، المرجع السابق، ص 155.

² للتفصيل أكثر انظر بنت عبد الرحمان بن عثمان الجلود أروى، المرجع السابق، ص من 70-74.

المتعلق بالتجارة الخارجية¹، إلى جانب إنشاء المدرسة الوطنية العليا للذكاء الاصطناعي² مقارنة بالدول التي قطعت أشواطاً طويلة في هذا المجال فنجدتها بدأت في التركيز على أخلاق الذكاء الاصطناعي و متطلبات استخدامه و كيفية توظيفه.

لذا تعد الإشكاليات الأخلاقية التي يطرحها الذكاء الاصطناعي من أكبر التحديات التي عرفت نقاشاً كبيراً و جدلاً واسعاً رغم كافة الفوائد المحتملة له³، كما تعددت المحاولات لوجود آليات للرقابة على أعمال تطبيقاته بصفة عامة و في المجال القانوني و قطاع العدالة بصفة خاصة لتحديد ضوابط و متطلبات إعماله⁴.

نتيجة لذلك ظهرت العديد من المواثيق و التوجيهات الأخلاقية كرد فعل لتبني هذه التقنيات في الحياة القانونية بصفة عامة، و رغم تباينها في صياغتها من اللجان التي عهد إليها بهذا الأمر و في مضمونها و نطاقها إلا أنها ركزت إجمالاً على الالتزام بحقوق الإنسان و الشفافية و الموثوقية في هذه التقنيات الذكية لاستخدامها⁵، و لعل أبرزها الميثاق الأخلاقي الذي اعتمدته المفوضية الأوروبية للعدالة الناجزة في 02 ديسمبر 2018 بشأن استخدام الذكاء الاصطناعي في الأنظمة القضائية و بيئتها، إذ وفرت هذه الوثيقة مبادئ جد أساسية لاستخدام قطاع العدالة و القضاء تقنيات الذكاء الاصطناعي و المتمثل في⁶:

-مبدأ احترام الحقوق الأساسية: و مفاده لا ينبغي للذكاء الاصطناعي أن يتدخل في ممارسة حق الوصول إلى العدل و الحق في المحاكمة العادلة.

-مبدأ المساواة و عدم التمييز: بمنع انتهاك مبدأ المساواة بين الأفراد لسبب عرقي أو سياسي أو اجتماعي...

¹ القانون رقم 18-05، المؤرخ في 24 شعبان عام 1439هـ الموافق 10 مايو سنة 2018، المتعلق بالتجارة الإلكترونية، الجريدة الرسمية، العدد 28 الصادر في 16 مايو سنة 2018.

² المرسوم الرئاسي رقم 21-323، المؤرخ في 13 محرم عام 1443 الموافق 22 غشت 2021، المتضمن إنشاء مدرسة وطنية عليا للذكاء الاصطناعي، الجريدة الرسمية، العدد 65 الصادر في 26 غشت 2021.

³ نصر الدين مزارى، الإشكالية الأخلاقية للذكاء الاصطناعي و محاولات تقنين استخدامه على خلفية الآثار السلبية التي يتركها، مجلة أنسنة للبحوث و الدراسات، المجلد 14، العدد 02، 2024، ص 17.

⁴ فاطمة عادل السيد عبد الغفار، المرجع السابق، ص 274.

⁵ فاطمة عادل السيد عبد الغفار، المرجع نفسه، ص 281 و 282.

⁶ خالد عيد عبد المنعم عبد الفتاح، مستقبل العدل في ظل وجود الذكاء الاصطناعي-دراسة مقارنة، مصر المعاصرة، المجلد، العدد 557، 2025، ص 254 و 255.

-مبدأ الجودة و الأمن: يجب أن تكون البيانات التي يتم تحميلها في الذكاء الاصطناعي متعددة التخصصات و من مصادر متعددة استنادا إلى خبرة المتخصصين من القضاة و المحامين و العاملين في مجال القانون و القضاء، و يتم تجميعها و تنفيذها في بيئة آمنة تضمن سلامة النظام و قدسيته.

-مبدأ الشفافية و الحياد و الإنصاف: بمعنى ضمان توافر معالجة البيانات و شموليتها و إمكانية إجراء عمليات تدقيق بطرق آمنة و إيجاد التوازن بين حقوق الملكية الفكرية و متطلبات مبادئ الشفافية و الحياد و الولاء و النزاهة الفكرية.

-مبدأ تحكم المستخدم أو تحت سيطرة المستخدم: أي أن يكون مستخدم هذا النظام مستقلا في استخدامه لهذا النظام¹.

وفي هذا الشأن أكدت المفوضية الأوروبية في عام 2019 على أن استخدام الذكاء الاصطناعي لكي يكون جديرا بالثقة لابد من أن²:

-يكون قانونيا، و متوافقا مع جميع القوانين و اللوائح المعمول بها.

-يجب أن تكون أهداف استخدام الذكاء الاصطناعي في إطار احترام استقلالية الإنسان و منع الضرر و الإنصاف و المسائلة.

في ذات السياق دائما، فبتاريخ 21 أبريل لسنة 2021 نشرت المفوضية الأوروبية مسودة أول قانون في العالم متعلقة بالذكاء الاصطناعي و الذي سينظم بالتفصيل تطوير و استخدام الأنظمة القائمة على الذكاء الاصطناعي و وضع قواعد منسقة بشأنه و الأهداف الرئيسية لهذا القانون³، أي اقتراح شامل تضمن سلسلة من الالتزامات القانونية و التقنية و فرض متطلبات و تدريب و مراقبة واسعة النطاق على استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي⁴.

بالتالي يتضح أن هذه المبادئ و المواثيق تساعد في تنظيم عملية تطبيق و استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني بصفة عامة، وحتى من الممكن دون شك إتباعها و استخدامها من قبل ممارسي المهن القانونية المختلفة من محامين و قضاة و مستشارين قانونيين و غيرهم إلى غاية

¹ فاطمة عبد العزيز حسن احمد بلال، التقاضي الذكي في المحاكم القطرية بين الواقع و المأمول-دراسة مقارنة، مجلة البحوث القانونية و السياسية، المجلد 03، العدد 03، 2023، ص 127.

² خالد عيد عبد المنعم عبد الفتاح، المرجع السابق، ص 255.

³ خالد عيد عبد المنعم عبد الفتاح، المرجع نفسه، ص 256.

⁴ فاطمة عبد العزيز حسن احمد بلال، المرجع السابق، ص 127 و 128.

صدور قوانين و أنظمة داخلية تعنى بتنظيم كافة استخدامات ممارسي هذه المهن القانونية لتقنيات الذكاء الاصطناعي و محددة لمتطلباته و ضوابطه بشكل مفصل.

المبحث الثاني: آثار الذكاء الاصطناعي على المهن القانونية و صعوبات تطبيقه

لا يمكن إنكار فضل و فوائد استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي و تقنياته المختلفة على المهن القانونية و في زيادة تطويرها و تحسين أدائها و كفاءتها، و لكن في نفس الوقت لم تخلو من التداعيات و الانعكاسات التي انجرت عنها و أثرت على طبيعتها، زد على ذلك ظهور العديد من الصعوبات و الإشكالات اثر تطبيق هذه التقنيات الذكية و هذا ما سيتم عرضه بالتفصيل على التوالي.

المطلب الأول: الآثار المترتبة عن استخدام الذكاء الاصطناعي في المهن القانونية

لقد اختلفت الآثار المترتبة عن استخدام المهن القانونية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي و تقنياته، منها الايجابية و حتى الآثار السلبية التي تخلفها و المتمثلة في:

أولاً: ايجابيات الذكاء الاصطناعي على المهن القانونية

من بين ايجابيات و فوائد استخدام المهن القانونية للذكاء الاصطناعي بتقنياته المختلفة نذكر:

1-زيادة الكفاءة و الإنتاجية: إذ بفضل الأنظمة القائمة على الذكاء الاصطناعي تمكن ممارسي المهن القانونية من إبرام العقود و تحليلها و القيام بالبحوث القانونية و تحليل الأدلة و الوصول للجنة التي كانت تستغرق منهم وقتاً طويلاً للقيام بها و إنهاؤها، و ذلك اثر اعتمادهم و استخدامهم لأدوات للعثور على المواد القانونية و تحليلها كاستخدامهم لأداة Ross Intelligence و Kira Systems¹ و هذا ما قلل من الأعباء الإدارية لهم و ما مكنهم من النظر في قضايا أكثر و معالجتها و مسك ملفات متعددة مقارنة بتقديم الخدمات القانونية و انجازها بالطرق الكلاسيكية التقليدية و بالمقابل الرفع من جودة أعمالهم و خدماتهم و مصداقيتها و كفاءتها.

2-تقديم الخدمات في وقت أسرع و بأقل التكاليف و بدقة عالية: حيث تمكن أدوات الذكاء الاصطناعي من توفير المعلومات و النتائج و التحليلات و الاستنتاجات للمحامين و المستشارين القانونيين و غيرهم، و هذا ما سيساهم في ربح الوقت و توفير الخدمات القانونية بشكل أسرع للعملاء و بجودة عالية و بتكاليف ميسورة مقارنة بتقديمها بالطرق التقليدية، كما تساهم في إدارة الدعاوى و من الوصول إلى الأدلة و غيرها مما يساهم في تعزيز مبدأ سير العدالة و كفاءة القضاة.

¹ رضوان بن صاري، المرجع السابق، ص 34.

3-تقليل الأخطاء البشرية: و تعتبر هذه الخاصية كذلك من بين أهم ايجابيات الذكاء الاصطناعي، فمن المعلوم أن ممارسي المهن القانونية حال أداء مهامهم يعتمدون على التحليل الدقيق للبيانات و النصوص و الوثائق القانونية و غيرها من المستندات القانونية ذات الصلة و قد تتجر عنهم في بعض الأحيان أخطاء أو يتم إغفال بعض الجزئيات المهمة و هذا ما يوفره الذكاء الاصطناعي بتقنياته الذكية إذ يقلل من احتمال وقوع هذه الأخطاء القانونية عند مراجعتهم لها أو تحليلها أو اتخاذ قرارات بشأنها أو سوء التفسير لنتائجهم، و بالنتيجة تتحسن جودة الخدمات القانونية المقدمة و تزيد الثقة لأعمالهم خاصة في ظل وجود تقنيات ذكية و أدوات تستطيع حتى اكتشاف الأخطاء البسيطة التي يتم إغفالها دون قصد منهم و هذا ما يساهم دون شك في الرفع من سمعة و كفاءة هذه المهن القانونية¹.

4-الاتصال السريع و السهل لممارسي المهن القانونية مع العملاء: إذ يتيح الذكاء الاصطناعي للعملاء و ممارسي هذه المهن القانونية من محامين و مستشارين التواصل مع بعضهم البعض بسهولة و دون عناء و بأرخص التكاليف، كما يتيح للأفراد الحصول على خدمات و حلول قانونية سريعة و دقيقة².

5-تعزيز الجهود للحد من الجرائم و الوقاية منها: حيث ساهمت تقنيات الذكاء الاصطناعي من تحليل البيانات البشرية و المساعدة في تحديد أنماط السلوك و ذلك انطلاقا من استخدام برمجيات متطورة مجهزة بخوارزميات تساعد في تحديد المسؤول الفعلي عن الحادثة و في تحليل شخصيته و اكتشاف السجل الجنائي له و غيرها، و التي تشير إلى احتمالية ارتكاب الجرائم أو العود للارتكاب و حتى البعض من هذه التقنيات مكنت من تحديد الأماكن الأكثر عرضة لارتفاع معدلات الجريمة، مما ساعدت القضاة في تصنيف المجرمين بكل سهولة و موضوعية و من التسارع لتخصيص الموارد الأمنية بشكل أفضل و التنبيه لإعداد استراتيجيات لمنع ارتكاب هذه الجرائم قبل وقوعها المتنبأ بها بموجب هذه التقنيات الذكية³.

6-الحفاظ على المعلومات القانونية: بفضل الذكاء الاصطناعي أيضا يمكن الحفاظ على المعلومات القانونية بطريقة أكثر أمانا و تحكما، مما يوفر مزيدا من الحماية و الأمان للمحامين و القضاة و المستشارين في تقديم خدماتهم و توفيرها لعملائهم و انجاز أعمالهم القانونية.

¹ رضوان بن صاري، المرجع السابق، ص 35.

² احمد عوض، أمل فوزري، المرجع السابق، ص 2330.

³ محمد شحادة إسماعيل، المرجع السابق، ص 58-59.

فكل هذه الايجابيات و غيرها التي لا تحصى و لا تعد التي ساهمت بشكل كبير في الارتقاء بهذه المهن القانونية و من تحسين صورتها أكثر و كفاءتها داخل المجتمع.

ثانيا: سلبيات الذكاء الاصطناعي على المهن القانونية

إذا كان للذكاء الاصطناعي آثار ايجابية فعالة في تسهيل الكثير من الأعمال لممارسي المهن القانونية¹، فانه بالمقابل يؤثر عليها سلبا كذلك و التي من الموجب أخذها بعين الاعتبار و التي يمكن عرض البعض منها:

1-نقص الفهم العميق و السياقي: فعلى الرغم من قدرة الذكاء الاصطناعي على تحليل البيانات و النصوص القانونية و المستندات المختلفة و تنفيذ المهام المتكررة، إلا انه قد يفتقر إلى الفهم العميق للسياق الاجتماعي و الإنساني و الذي يتطلبه العمل القانوني²، و هذا ما يؤدي إلى إعطائه لقرارات و حلول غير دقيقة أو غير منصفة في القضايا المعقدة و هذا بالضرورة يترتب عليه إهدار حقوق الأفراد و ضياعها و هذا ما سيؤثر بشكل كبير على سمعة هذه المهن القانونية و مصداقيتها في أداء مهامها و شفافيتها.

2-التحيزات البرمجية (التمييز الخوارزمي): يعتمد الذكاء الاصطناعي على البيانات المستخدمة لتدريب الأنظمة أو الخوارزميات المستخدمة لمعالجة تلك البيانات، و إن كانت هذه البيانات تحتوي في طياتها على تحيزات مدرجة أو عيوب تقوم تلك الأنظمة بتكرار تلك التحيزات في قراراتها و نتائجها³، و في المجال القانوني قد يؤدي هذا إلى تطبيق غير عادل للقوانين خاصة من طرف فئة القضاة عند استخدامها لهذه التقنيات الذكية مما يؤدي هذا إلى التمييز ضد فئات معينة من الأفراد و ترسيخ عدم المساواة⁴.

¹ احمد عوض، أمل فوزري، المرجع السابق، ص 2330.

² محمد شحادة إسماعيل، المرجع السابق، ص 57.

³ سامية لقرب، الذكاء الاصطناعي و الآثار القانونية المترتبة عن استخدامه، مجلة المحترف للعلوم الرياضية و العلوم الإنسانية و الاجتماعية، المجلد 11، العدد 04، 2024، ص 248.

⁴ محمد شحادة إسماعيل، المرجع السابق، ص 57.

فمن أمثلتها القضية المشهورة "جوليان بورنشاكويليامز" الذي تم القبض عليه خطأ في يناير 2020 بسبب جريمة سرقة ساعات بقيمة 3800 دولار أمريكي و لم يكن له علاقة بهذه الجريمة، و كان السبب في ذلك التطابق الخاطئ مع رجل آخر و ذلك نتيجة التحيز في استخدام البيانات¹.

3- مشاكل الاختراق للأنظمة أو الاحتيال: حيث كشف الباحثون عن تطور جديد في مجال الاختراق و التزوير عبر الانترنت، ما يمكن المخترقون من إنشاء عناوين انترنت مزيفة تبدو و كأنها مواقع أصلية، و ما يسمح لهم أيضا بالاستيلاء على بيانات تسجيل الدخول الخاصة بمواقع التجارة الالكترونية و استخدامها بشكل ضار و ذلك باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي² و هذا الأمر مخالف للسرية سواء في المحاماة أو القضاء³.

4- تغيير الأدوار و فقدان المهن القانونية: إذ تشير بعض المخاوف إلى احتمال أن يؤدي التطور الملحوظ في مجال الذكاء الاصطناعي إلى تفوقه على البشر و إلى تبعات سلبية محتملة، و قد يؤدي التطور في هذا المجال حتى إلى تغييرات جذرية في سوق العمل و فقدان بعض الوظائف التقليدية⁴. ذلك استنادا لما جاء في تقرير "وظائف المستقبل 2024" انه من المتوقع فقد الكثير من الوظائف القائمة حاليا بتوظيف الأتمتة و غزو الروبوتات مجالات عديدة، و في ذات السياق أظهرت دراسة في معهد "ماكينزي" العالمي انه يتوقع أن يخسر أكثر من 800 مليون موظف في العالم وظيفته، كما كشفت دراسة نشرت في المنتدى الاقتصادي العالمي في سنة 2018 أن 1,4 مليون وظيفة في الولايات المتحدة الأمريكية مهددة بأن تتحول إلى وظائف تعتمد على الحاسوب الآلي⁵، بما في ذلك تأثر القطاع القانوني كذلك و فقدان بعض المهن القانونية خاصة في ظل اعتمادها بشكل مفرط على الذكاء الاصطناعي⁶، و هذا ما سيؤدي إلى تقليص الحاجة للمحامين و المستشارين القانونيين و حتى القضاة و وغيرهم في بعض الخدمات التي يمكن للذكاء الاصطناعي القيام بها.

¹ للتفصيل أكثر انظر: صولح رويده، تداعيات الذكاء الاصطناعي على مستقبل النظام القضائي، مجلة القانون و العلوم البيئية، المجلد 03، العدد 04، 2024، ص 208.

² حسين يوسف أبو منصور، الذكاء الاصطناعي و أبعاده الأمنية، أوراق السياسات الأمنية، المجلد 01، العدد 01، 2020، ص 8 و 11. تاريخ الاطلاع 2024-05-18 على 20:55h ،

³ محمد شحادة إسماعيل، المرجع السابق، ص 58.

⁴ علي الدين رشا، المرجع السابق، ص 1163.

⁵ صولح رويده، المرجع السابق، ص 208 و 209.

⁶ محمد شحادة إسماعيل، المرجع السابق، ص 58.

إذ بظهور أول محامي آلي في الولايات المتحدة الأمريكية و قيامه بالمرافعة أمام هيئة المحكمة يعد هذا النهج تهديدا حقيقيا لمهنة المحاماة بشكلها التقليدي¹، و كذلك رбот الذكاء الاصطناعي الذي تم تشغيله في العاصمة الصينية كأول رбот للخدمات القانونية في محكمة بكين و المسمى بـ Xiaofa الذي يبلغ طوله 1,46 مترا الذي يقدم المشورة و التوجيه القانوني و شرح المصطلحات القانونية المعقدة لمساعدة الجمهور على فهمها أو كل ما يتعلق بالإجراءات القضائية بشكل عام و الذي تم اختياره من قبل المهنيين و المختصين قبل إدخاله في المحاكم².

فعلى هذا الأساس أصبح المحامي الذكي (الآلي) يتمكن من وضع التعليقات و التوصيات بشكل أسرع و أكثر دقة مما يمكن أن يفعله البشر، و من المتوقع أن يكون مصدرا للتوصيات الخاصة بالاستراتيجيات القانونية و الأفكار الإبداعية و البيانات الجديدة و التوجيهات المطلوبة للتحقيق في القضايا و جعل تنفيذ العقوبات أكثر فعالية في المستقبل القريب³.

لهذا السبب سارعت منظمة العفو الدولية بمساعدة المحامين بالفعل لتطوير أعمالهم لتحقيق أكثر فعالية و حفاظا على مكانتهم بتوفير البحث القانوني من خلال عمليات البحث الآلي للسوابق القضائية و القوانين و المعلومات الأخرى القابلة للاكتشاف و التدقيق الغوي و تصحيح الأخطاء و العثور على المعلومات المفقودة و تنسيق المستندات و تصحيح استخدام اللغة غير المتسق و غيره⁴، هدفا منها تطوير أنفسهم و قدراتهم و تمكينهم من مواكبة التطورات السريعة و الهائلة في استخدام الذكاء الاصطناعي في مجال المحاماة.

فضلا عن ذلك التخوف من أن يحل التقاضي الذكي (القاضي الآلي) محل القاضي البشري و الاستغناء عنه في المحاكم أو أن يكون معاونا له بدرجة كبيرة و الذي يمكنه تقديم المشورة القانونية للمتقاضين و تلخيص مستندات الدعاوى و فحصها للقضاة و معرفة نقائص المستندات المرتبطة بها و

¹ محمد ناصر، الذكاء الاصطناعي سلاح ذو حدين بين الفوائد و التحديات، تأثير الذكاء الاصطناعي على المجال القانوني، تاريخ النشر 11 سبتمبر 2022، تاريخ التصفح 18-05-2025 على 20:55h، متاح على الرابط التالي:

<https://mnasserlaw.com/ar/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%88%D9%86%D8%A9/>

9/

² فاطمة عبد العزيز حسن احمد بلال، المرجع السابق، ص 112 و 113.

³ احمد عوض، أمل فوزي، المرجع السابق، ص 2361.

⁴ احمد عوض، أمل فوزي، المرجع نفسه، ص 2362.

توفير السوابق القضائية و المعلومات القانونية المرتبطة بها و التي يحتاجها القضاة عند الفصل في الدعاوى¹.

في هذا الصدد أيضا، تعتبر دولة استونيا من الدول الرائدة في هذا المجال و التي قامت بإنشاء قاضيا افتراضيا كخطوة لتبسيط الخدمات الحكومية و الانتهاء من تصفية الدعاوى المتراكمة في المحاكم، و قد استخدم قاضي الذكاء الاصطناعي هذا للفصل في نزاعات المطالبات الصغيرة مثل مطالبات العقود التي تقل قيمتها عن 7000 يورو².

فكل هذه المخاوف و غيرها تهدد وجود هذه المهن القانونية التقليدية و الوظائف و المهن الأخرى بصفة عامة و هذا ما أشار إليه بعض العلماء بأن يؤدي الذكاء الاصطناعي بتطوره إلى فناء العنصر البشري نهائيا و منهم المخترع و المستثمر الأمريكي "الون ماسك" الذي شبه عملية تطوير الذكاء الاصطناعي بأنه استحضار للشيطان و يمكن أن يكون أكثر ذكاء من البشر الأمر الذي قد يؤدي إلى خلق ديكتاتورا خالدا لا يفنى³.

المطلب الثاني: صعوبات تطبيق الذكاء الاصطناعي في المهن القانونية

هناك العديد من الصعوبات و التحديات التي ظهرت و تحول دون تطبيق و استخدام المهن القانونية لتقنيات الذكاء الاصطناعي بشكل فعال، و التي أثرت بشأنها إشكالات جد معقدة نذكر منها على وجه الخصوص:

أولاً: مسألة التحيز الخوارزمي: فعلى الرغم من الدور الفعال للذكاء الاصطناعي و أهميته في تسهيل الكثير من العمليات القانونية على ممارسي هذه المهن القانونية و الرفع من كفاءتهم، إلا أن الدراسات أثبتت أن هذه الأنظمة الذكية المبرمجة قد تحتوي على تحيزات اجتماعية أو ثقافية و من بين أهم هذه التحيزات الخوارزمية التمييز العرقي أو الجنسي⁴، و هذا التحيز ما قد يؤدي إلى اتخاذ قرارات غير عادلة و منصفة أو غير دقيقة و هذا ما سيثير مسألة عدم مصداقية و موثوقية صحة تطبيق الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني بصفة عامة و في أعمال ممارسي المهن القانونية بصفة خاصة⁵.

¹ علي الدين رشا، المرجع السابق، ص 1164 و 1165.

² فاطمة عبد العزيز حسن احمد بلال، المرجع السابق، ص 114.

³ علي الدين رشا، المرجع السابق، ص 1164.

⁴ الشابي نور الدين، الذكاء الاصطناعي بين العدالة و النجاعة، بحث مقدم في المؤتمر الدولي الأول الموسوم بمستقبل الذكاء الاصطناعي-تحديات قانونية و أخلاقية، جامعة القاهرة، مصر، المنعقد بتاريخ 21-22 جويلية 2024، ص 161.

⁵ محمد شحادة إسماعيل، المرجع السابق، ص 64.

ثانيا: مسألة الخصوصية: تثار كذلك مسألة الخصوصية اثر استخدام المهن القانونية لتقنيات الذكاء الاصطناعي و ذلك بسبب أن هذه التقنيات تكون عرضة للهجمات السببرانية و الاختراق و الانتهاكات و السرقة و يكون ذلك نتيجة جمع و تخزين كميات كبيرة من البيانات الشخصية القانونية و الحساسة نوعا ما¹، و ستترب آثار جد كبيرة و وخيمة عند تسرب مثل هذه البيانات الشخصية، و عليه لا بد من تصميم الذكاء الاصطناعي بطريقة آمنة و مشفرة للغاية و يكون وفق التشريعات الحالية المعمول بها المتضمنة مسائل الخصوصية و السرية و حماية البيانات الشخصية و المعاملة العادلة و غيرها و كل ما يتعلق بمسائل الأمن السبراني للحفاظ على سرية هذه المعلومات و تجنب الانتهاكات القانونية².

ثالثا: مسألة المسؤولية القانونية: تعتبر المسؤولية القانونية المترتبة على استخدام الذكاء الاصطناعي و الاعتماد عليه من بين أهم الإشكالات و أكثرها تعقيدا على الإطلاق، إذ تظهر العديد من التساؤلات حول تحديد المسؤولية القانونية حال ارتكاب أخطاء ناتجة عن هذه الأنظمة الذكية و خاصة في المجال القانوني و في المهن القانونية خاصة، فاتخاذ قرار قد يؤدي إلى خسارة قضية أو نتائج في خسارة مالية، فبالرغم من تعدد المزايا للذكاء الاصطناعي المعززة و القدرة على تحليل البيانات و اتخاذ قرارات دقيقة إلا انه قد يحدث أن يتخذ قرارات غير عادلة أو غير صحيحة حتى عند تحليله و قد يحدث أن تكون البيانات التي يعتمد عليها غير مكتملة أو تحتوي على تحيزات، أو بسبب عدم قدرته على تقدير السياقات الاجتماعية أو الإنسانية كالمحامي أو القاضي البشري، مما قد يؤدي به إلى اتخاذ قرارات غير صائبة خاصة في الحالات التي تتطلب حكما أخلاقيا أو شخصيا³.

كما يمكن أن تحدث أخطاء برمجية أو تظل بعض الفجوات القانونية غير محسومة مما يؤدي إلى عواقب غير متوقعة و جد وخيمة، فكل هذه الحالات يثار بشأنها مسألة من المسئول عن هذه الأخطاء المرتكبة و عن الأضرار الناتجة عنها ؟ أي من المسئول القانوني عنها هل هو مطور البرمجيات أم المستخدم النهائي له أو المحامي مثلا أو القاضي الذي اعتمد عليه ؟ ، من هنا تظهر الحاجة الملحة إلى وضع اطر قانونية واضحة المعالم تنظم استخدام الذكاء الاصطناعي في الممارسات القانونية و المسؤولية القانونية عن الأضرار المترتبة على استخدامه، مع ضرورة تعزيز الضوابط و المتطلبات الأخلاقية لضمان عدم التحيز أو التمييز في القرارات التي يتخذها هذا النظام.

¹ رضوان بن صاري، المرجع السابق، ص 35 و 36.

² محمد شحادة إسماعيل، المرجع السابق، ص 64.

³ محمد شحادة إسماعيل، المرجع نفسه، ص 65.

رابعاً: مسألة فهم السياق المحدود: فبالرغم من قدرة الذكاء الاصطناعي على معالجة البيانات و تحليلها بكفاءة عالية إلا انه قد يواجه صعوبة في فهم بعض المصطلحات القانونية المعقدة بشكل كامل، فقد يقتصر فهمه على الجوانب النصية فقط أو المعلوماتية دون القدرة على استيعاب السياقات التي قد تؤثر في تفسير القوانين كالسياقات الاجتماعية أو التاريخية مثلاً¹، فكل هذه القيود التقنية من شأنها أن تؤدي إلى تفسيرات خاطئة أو غير دقيقة مما يؤثر على موثوقية القرارات التي يتخذها الذكاء الاصطناعي و هذا بالضرورة ينجر عنه عدم مصداقية أعمال ممارسي هذه المهن القانونية و شفافيتها.

خامساً: مسألة الاعتبارات الأخلاقية: إذ يثير استخدام الذكاء الاصطناعي في المهن القانونية العديد من المخاوف الأخلاقية أبرزها الحماية الخصوصية للبيانات و ضمان الشفافية في عمل الخوارزميات و الحد من التحيز في اتخاذ القرارات، و أهمها افتقار الذكاء الاصطناعي إلى الذكاء العاطفي كونه لا يمكنه تصنيف المشاعر و العقليات البشرية في واحدة من نقاط البيانات أو الملفات الشخصية²، و هذا ما سيترتب عليه بالضرورة ضياع احترام حقوق العملاء و حمايتهم، فكل هذا يتطلب تصميم و تنفيذ أنظمة ذكية من شأنها كفالة الحقوق و احترامها و الامتثال لكافة التشريعات المتعلقة بالسرية و الخصوصية و الأمن السبراني و المساواة و الشفافية بهدف معالجة هذه المخاوف و إضفاء الشفافية على القرارات الصادرة من هذه الأنظمة مبنية على أسس موثوقة لتفادي قيام المسؤولية القانونية عن هذه الأخطاء المرتكبة.

سادساً: فقدان التفاعل البشري: إذ أن التفاعل الشخصي بين المحامين و العملاء هو جانب حيوي من التمثيل القانوني أو علاقة المستشارين القانونيين بالعملاء أيضاً، إلا انه و في ظل الاعتماد المتزايد على تقنيات الذكاء الاصطناعي سيقبل هذا التفاعل و التواصل بينهم ما يؤدي حتماً إلى فقدان أهمية الاستعانة بهذه المهن القانونية بصفة نهائية و زوالها³.

الخاتمة:

تناولنا من خلال هذا البحث مصير جانب من المجال القانوني في عصر الذكاء الاصطناعي و بالتحديد مستقبل المهن القانونية، و أبرزنا من خلاله مساهمة و دور التقنيات الذكية للذكاء الاصطناعي

¹ محمد شحادة إسماعيل، المرجع نفسه، ص 65.

² لحر هبة، التحول إلى الذكاء الاصطناعي بين المخاوف و التطلعات- التجربة الإماراتية نموذجاً، مجلة الاقتصاد و التنمية، المجلد 09، العدد 02، 2021، ص 100.

³ محمد شحادة إسماعيل، المرجع السابق، ص 65.

في تقديم يد العون لهذه المهن و في تطويرها، إذ عدت اليوم بمثابة الصديق و الشريك لها التي لا يمكن الاستغناء عنها، كما أننا وضحنا كذلك خطورة و تغيير ادوار هذه المهن القانونية في ظل الاستخدام الدائم لها خاصة مع التطور الهائل و المتزايد و المتسارع لهذه التقنيات و التطبيقات و الذي قد يؤدي إلى درجة الاستيلاء عليها إذا ما توصل هذا التطور إلى درجة التطور الخارق لها.

و قد انتهى بحثنا بعدة نتائج منها الايجابية و السلبية و التي تؤكد صحة فرضياتنا، نذكر منها على وجه الخصوص:

1. هناك العديد من تطبيقات الذكاء الاصطناعي المختلفة المستخدمة في المجال القانوني و المحسنة له.
2. استخدام الذكاء الاصطناعي في المهن القانونية من شأنه أن يغير طريقة تقديم الخدمات القانونية التقليدية و جعلها أكثر تطوراً و دقة و سهولة.
3. توصلنا إلى أن هناك العديد من الدول الرائدة في مجال استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي و بالمقابل هناك العديد من الدول التي لا تزال جد متأخرة في هذا المجال و لم تصدر قوانين مؤطرة له بصفة عامة أو حتى استخدامه في المجال القانوني بشكل خاص بما فيها التشريع الجزائري.
4. انتهينا انه بالرغم من الإمكانيات التي لا تحصى لاستخدام الذكاء الاصطناعي في المهن القانونية، إلا انه في نفس الوقت يطرح تحديات و إشكالات و مخاوف عديدة في المستقبل أبرزها فقدان مكانة هذه المهن القانونية و زوالها.

و بناءً على ما ثم ذكره سابقاً و ما ثم التوصل إليه من نتائج خلصنا إلى تقديم بعض الاقتراحات نوجزها على النحو الآتي:

1. ضرورة تدخل المشرع الجزائري لإدخال تعديلات على القوانين و الأنظمة المتعلقة بالمهن القانونية، خاصة ما تعلق منها بالقانون رقم 13-07 المؤرخ في 27 أكتوبر 2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة و القانون 15-03 المؤرخ في أول فبراير 2015 المتعلق بعصرنة العدالة بما يتناسب استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي و الوسائل الرقمية مع ضبط حدودها.
2. يجب إدراج قواعد -باب أو قسم- في قانون الإجراءات المدنية و الإدارية رقم 22-13 المعدل للقانون 08-09 المؤرخ في 12 يوليو 2022 تنظم استخدام الذكاء الاصطناعي بما يحقق التوازن بين متطلبات العصرنة و ضمانات العدالة و المحاكمة العادلة.

3. من الضروري مواكبة المشرع الجزائري التطورات التكنولوجية المتعلقة بمجال الذكاء الاصطناعي باعتباره التوجه الحديث بإصدار نصوص قانونية شاملة موضحة كافة استخداماته بشكل من التفصيل نظرا لنجاعته و فعاليتها في تطوير كافة المجالات و تيسيرها و منسجمة مع القوانين و التشريعات الدولية.
4. ضرورة تضافر الجهود الدولية بالاتفاق و العمل سويا على وضع مبادئ و أسس واضحة تحكم الاستخدام الأمثل لتقنيات الذكاء الاصطناعي و خاصة في المجال القانوني و التركيز على المسائل الأخلاقية و الإجراءات الأمنية و الخصوصية لضمان حماية حقوق الأفراد اثر استخدامه.
5. على ممارسي المهن القانونية عدم التسرع في تطبيق الذكاء الاصطناعي دون القيام بحضور دورات تدريبية متخصصة في هذا المجال ضمانا لاستخدامه بشكل فعال و لتفادي الوقوع في تحمل المسؤولية القانونية و التعويض عن الأضرار المرتكبة.
6. عدم الإفراط في استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي من طرف ممارسي المهن القانونية لإضفاء الشفافية و المصادقية أكثر على أعمالهم و لعدم طمس روح النقد و التفسير و التحليل الذي يميز أعمالهم.
7. وضع مناهج على مستوى الجامعات تدرس من قبل المتخصصين في هذا المجال لإعداد محامين و قضاة قادرين على تطوير هذه التقنيات الذكية في المستقبل.

قائمة المصادر و المراجع:

أولا: النصوص القانونية

- القانون رقم 18-05، المؤرخ في 24 شعبان عام 1439هـ الموافق 10 مايو سنة 2018، المتعلق بالتجارة الالكترونية، الجريدة الرسمية، العدد 28 الصادر في 16 مايو سنة 2018.
- المرسوم الرئاسي رقم 21-323، المؤرخ في 13 محرم عام 1443 الموافق 22 غشت 2021، المتضمن إنشاء مدرسة وطنية عليا للذكاء الاصطناعي، الجريدة الرسمية، العدد 65 الصادر في 26 غشت 2021.

ثانيا: الكتب

- بنت عبد الرحمان بن عثمان الجلود أروى، أحكام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القضاء، الطبعة الأولى، مركز قضاء للبحوث و الدراسات، الرياض، 1444هـ.

ثالثاً: المقالات

-رضوان بن صاري، تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجال القانون، دفا تر السياسة و القانون، المجلد 17 ، العدد 01، 2025.

- محمد شحادة إسماعيل، تأثير الذكاء الاصطناعي على المهن القانونية، مجلة الباحث العربي، المجلد 06، العدد 01، 2025، متاح على الرابط:

<https://journal.carjj.org/index.php/AR/article/view/159>

- عبد القادر عبد الله احمد بجاد، تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الحكم القضائي-دراسة قانونية، المجلة الدولية للبحوث النوعية المتخصصة IJSSR ، المجلد 42، العدد 01، 2023.

- فاطمة عادل السيد عبد الغفار، الذكاء الاصطناعي في منظومة العدالة بين مبادئ القضاء المدني و آفاق التطور التكنولوجي، مجلة العلوم القانونية و الاقتصادية، المجلد 67، العدد 01، 2025.

- خالد عيد عبد المنعم عبد الفتاح، مستقبل العدل في ظل وجود الذكاء الاصطناعي-دراسة مقارنة، مصر المعاصرة، المجلد ، العدد 557، 2025.

- حسين يوسف أبو منصور، الذكاء الاصطناعي و أبعاده الأمنية، أوراق السياسات الأمنية، المجلد 01، العدد 01، 2020، متاح على الرابط:

<https://spp.nauss.edu.sa/index.php/spp/article/view/23>

- فاطمة عبد العزيز حسن احمد بلال، التقاضي الذكي في المحاكم القطرية بين الواقع و المأمول-دراسة مقارنة، مجلة البحوث القانونية و السياسية، المجلد 03، العدد 03، 2023.

- محمد لمين بن قايد علي، الذكاء الاصطناعي و مهنة المحاماة-نحو التخلي عن النموذج التقليدي لممارسة المهنة، مجلة الاجتهاد القضائي، المجلد 15، العدد 02، 2023.

- صولح رويبة، تداعيات الذكاء الاصطناعي على مستقبل النظام القضائي، مجلة القانون و العلوم البيئية، المجلد 03، العدد 04، 2024.

- لحر هبة، التحول إلى الذكاء الاصطناعي بين المخاوف و التطلعات-التجربة الإماراتية نموذجاً، مجلة الاقتصاد و التنمية، المجلد 09، العدد 02، 2021.

- سامية لقرب، الذكاء الاصطناعي و الآثار القانونية المترتبة عن استخدامه، مجلة المحترف للعلوم الرياضية و العلوم الإنسانية و الاجتماعية، المجلد 11، العدد 04، 2024.

- نصر الدين مزارى، الإشكالية الأخلاقية للذكاء الاصطناعي و محاولات تقنين استخدامه على خلفية الآثار السلبية التي يتركها، مجلة أنسنة للبحوث و الدراسات، المجلد 14، العدد 02، 2024.

رابعاً: أشغال الملتقيات

- علي الدين، رشا، الذكاء الاصطناعي و النظام القضائي-تجارب عالمية، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي السنوي الثالث و العشرين الموسوم بالأبعاد القانونية و الاقتصادية لمنظومة التقاضي في القرن الحادي و العشرين، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، المنعقد بتاريخ 21-22 أبريل، 2024.
- احمد عوض، أمل فوزي، مستقبل العدالة في عصر الذكاء الاصطناعي بين الروبوت القاضي و المحامي، بحث مقدم في المؤتمر العلمي الدولي الثامن الموسوم بالتكنولوجيا و القانون، كلية الحقوق، جامعة طنطا، عدد خاص.
- محمد بزار، زهور إسماعيل، مدى إمكانية تطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي على مهنة المحاماة، بحث مقدم في المؤتمر الدولي الأول الموسوم بمستقبل الذكاء الاصطناعي-تحديات قانونية و أخلاقية، جامعة القاهرة، مصر، المنعقد بتاريخ 21-22 جويلية، 2024.
- الشابي نور الدين، الذكاء الاصطناعي بين العدالة و النجاعة، بحث مقدم في المؤتمر الدولي الأول الموسوم بمستقبل الذكاء الاصطناعي-تحديات قانونية و أخلاقية، جامعة القاهرة، مصر، المنعقد بتاريخ 21-22، جويلية 2024.

خامساً: المواقع الالكترونية

- محمد ناصر، الذكاء الاصطناعي سلاح ذو حدين بين الفوائد و التحديات، تأثير الذكاء الاصطناعي على المجال القانوني، تاريخ النشر 11 سبتمبر 2022، تاريخ التصفح 18-05-2025 على 20:55h ، متاح على الرابط التالي:

<https://mnasserlaw.com/ar/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%88%D9%86%D8%A9/>